● أخبار قصيرة

كندا ستستأنف مساعداتها الإنمائية لأفغانستان

ذكرت وسائل إعلام كندية أن أوتاوا تنوي استئناف مساعداتها الإنمائية لأفغانستان هذا العام. في مايو/أيار من العام الماضي، صوت مجلسا النواب والشيوخ الكنديان لصالح تعديل لإعفاء المنظمات الإغاثية من قوانين مكافحة الإرهاب في البلاد ضد حركة طالبان. بهذه الطريقة، لن تُعتبر المنظمات الإغاثية مجرمة عند تقديم المساعدة للأفغان بسبب دفع الضرائب لحركة طالبان. يسمح هذا التغيير القانوني للمنظمات الإغاثية بالحصول على تصاريح للتفاعل مع طالبان دون خوف من العقوبات الجنائية. هذا ما تضمنه الخبر حول نية كندا استئناف مساعداتها الإنمائية لأفغانستان وإجراءاتها القانونية لتمكين المنظمات الإغاثية من العمل هناك.

جورجيا ترفض قرارا أوروبيا حول قانون «شفافية النفوذ الأجنبي»

علق "إيراكلي غاريباشفيلي" رئيس الحزب الحاكم "حلم جورجيا" على قرار البرلمان الأوروبي بشأن مشروع قانون "شفافية النفوذ الأجنبي" قائلاً: إن قرار البرلمان الأوروبي غير مقبول وغير عادل ومسيء، ويحتوي أيضًا على خدعة تشير إلى إمكانية إعادة النظر في نظام حرية التنقل بدون تأشيرة. ووفقًا لهذا القانون، يجب على المنظمات غير الحكومية والوسائل الإعلامية الجورجية التي تمول أكثر من ٢٠٪ من ميزانيتها من مصادر خارجية، أن تسجل نفسها بصفتها ممثلاً أجنبيًا أو "وكيلاً تحت النفوذ الأجنبي". ودعت جورجيا الاتحاد الأوروبي إلى عدم سن هذا المشروع، وأعلنت أن مشروع قانون النفوذ الأجنبي يتعارض مع الإصلاحات الديمقراطية اللازمة لانضمامها إلى الاتحاد الأوروبي.

احتجاجات في بلوشستان الباكستانية للمطالبة برفع حظر تنقل اللاجئين الأفغان

نظم الناس في إقليم بلوشستان بباكستان تجمعات احتجاجية للمطالبة برفع حظر التنقل وتقديم الدعم للاجئين الأفغان. كان المحتجون في الغالب من مناطق "مسلم باغ" و"لورالاي" و"قلعة سيف الله" في بلوشستان، وأعربوا عن تأييدهم للحركة الاحتجاجية "تشامن"، وحذروا من أنهم سينظمون احتجاجات أوسع نطاقًا إذا لم يتم الاستجابة لمطالبهم. وقال "عارف خان كاكر" منظم المسيرة الاحتجاجية في بلوشستان خلال التجمع: "مطلبنا من باكستان هو أن توقف عمليات ترحيل اللاجئين الأفغان القسري".

مع تزايد التوترات مؤخرا

كيف أثّر اليمين المتطرف في فرنسا على سياسة ماكرون تجاه المسلمين؟

الوفاق/ العلاقات بين المسؤولين الفرنسيين والجماعات الإسلامية متوترة في الآونة الأخيرة، وتتجه نحو استخدام القوة من قبل هؤلاء المسؤولين في مواجهة مايسمونه "المشكلة الاسلامية" من وجهة نظرهم. ونتيجة لذلك، سرعت المؤسسات الفرنسية عملية إعادة الشخصيات المرتبطة بالحركة الإسلامية، وفي الوقت نفسه تسعى لإعادة ترتيب علاقاتها مع ممثلي المسلمين الفرنسيين والمراكز الإسلامية بطريقة مختلفة، وهذا في الوقت الذي تشهد فيه فرنسا نمو التيار اليميني المتطرف.

إطار وموضوع السياسة الجديدة لفرنسا

تصاعدت التوترات الأمنية في فرنسا في خريف ٢٠٢٠ مع مقتل المعلم الفرنسي صامويل باتي على يد مسلم شيشاني الأصل. في ذلك الوقت، استعان المسؤولون بالصلاحيات الإدارية التي تتمتع بها السلطة التنفيذية لاتخاذ إجراءات رادعة ضد الشخصيات والمؤسسات التي اتهموها بالتطرف.

في أغسطس ٢٠٢١، تم إقرار قانون "تعزيز احترام مبادئ الجمهورية" المعروف إعلاميًا باسم قانون "مكافحة الانفصالية الإسلامية". أدى هذا القانون إلى تغييرات جذرية في الطبيعة التنظيمية للجمعيات والمراكز الإسلامية، بما في ذلك المساعدات المالية الداخلية والخارجية، وشروط إنشاء دور العبادة ، و فرض قيود على حرية تقديم الأسر التعليم لأطفالها في المنازل، كما حظر ارتداء الحجاب في مؤسسات التعليم ما قبل الجامعي. كما تم رفع عقوبة التحريض على الكراهية أو العنف في دور العبادة إلى ٥ سنوات سجن، وفرض عقوبات على عقد اجتماعات في دور العبادة. كذلك عملت حكومة إيمانويل ماكرون على إعادة ترتيب علاقاتها بمجلس الشؤون الإسلامية الفرنسي، حيث التقى ماكرون بقادة المجلس في ١٨ نوفمبر ٢٠٢٠ وطلب منهم إعداد "ميثاق قيم الجمهورية" في غضون ١٥ يومًا. على هذا الأساس، كان يتعين على المجلس واتحاداته الثمانية التأكيد على احترامها لقيم الجمهورية، وتحديد أن الإسلام في فرنسا هو دين وليس تيارًا سياسيًا، والتأكيد على إنهاء التدخلات الخارجية أو الارتباط بالخارج.

لكن المهلة البالغة ١٥ يومًا انتهت وامتدت إلى شهرين، حيث رفضت لجنة تنسيق المسلمين الأتراك ومنظمة الإيمان والدعوة التوقيع على الميثاق، لهذا السبب، لجأ ماكرون إلى إنشاء هيئة جديدة.

منذ مطلع عام ٢٠٢٢، دخلت فرنسا مرحلة جديدة وجرت محادثات بين المسؤولين والمسلمين من خلال إنشاء قاعة حوار الإسلام في فرنسا، وتمحورت الأنشطة حول ٤ محاور: إنشاء المساجد وإدارتها، وتمكين وتوظيف الأئمة، والتصدي للإسلاموفوبيا، وتنفيذ قانون احترام مبادئ الجمهورية. في فبراير ٢٠٢٣، التقى ماكرون بأعضاء قاعة الحوار هذه وأعلن نهاية مجلس الشؤون الإسلامية الفرنسي الذي تمتع بامتيازات لمدة عقدين من الزمان.

نتائج السياسات الجديدة

النتيجة الأولى هي ترحيل أو منع الأشخاص الذين تم وصفهم بـ "المتطرفين" من العودة إلى البلاد مرة أخرى، وبعد طلب ماكرون من الحكام الإقليميين فحص ملفات الأشخاص "المتطرفين" والمشتبه في ترحيلهم، تم التأكيد على هذا الآلية لضمان عدم وجود عوائق أمام إجراءات الترحيل. أسفر هذا عن ترحيل ٨٩ شخصًا ادعي أنه مشتبه بهم في نشر التطرف حتى في السجون التي كانوا محتجزين فيها. مما أسرع من تنفيذ الترحيل من قبل الأجهزة الأمنية دون الحاجة لانتظار أحكام المحاكم لتأكيد الترحيل، حيث لا يملك الشخص المرحل سوى حق متابعة قضيته قانونيًا من خارج فرنسا.

يشمل الجزء الثاني من هذه السياسة الجديدة فصل ما اسموه بـ "قادة المجتمع المسلم ذوي التوجهات السياسية" عن الجالية المسلمة، ويتم ذلك من خلال تعليق نشاط بعض المنظمات والجمعيات بسبب وجود مثل هؤلاء القادة في هيئاتها التنفيذية، أو إجراء تحقيقات حول مصادر التمويل المقدم لها، وكذلك حالات الترحيل لهذه الأسباب. على سبيل المثال، في ٢١ فبراير الماضي، تم ترحيل الداعية التونسي الأصل محجوب المحجوبي بتهمة التصريحات المناهضة لمبادئ الجمهورية، وألغت بلدية المسجد الذي كان إماماً فيه عقد إيجاره.

> في أغسطس ٢٠٢١، تم إقرار قانون «مكافحة الانفصالية الإسلامية»، أدى هذا القانون إلى تغييرات جذرية في الطبيعة التنظيمية للجمعيات والمراكز الإسلامية وحتى حياة المسلمين الفرنسيين

دوافع ماكرون

لدى ماكرون العديد من الدوافع لهذه السياسات في ظل الإقبال المتزايد للفرنسيين على اليمين المتطرف، وهي:

الدافع السياسي: شكل الإسلام ككل قضية محورية للتعبئة الشعبية لدى اليمين المتطرف. لذلك يريد ماكرون جذب جزء من القاعدة الاجتماعية لليمين المتطرف نحوه، ولهذا السبب ستكون أي سياسة صارمة ضد الإسلام السياسي في صالحه انتخابياً. وفقًا لاستطلاعات الرأي، في حالة إجراء انتخابات رئاسية حاليًا، ستحصل مارين لوبن زعيمة اليمين المتطرف على ٣٦٪ من الأصوات، بينما ماكرون على ٢٢٪.

الدوافع الجيوسياسية: هناك نظرة سائدة في أوروبا بأنه لمواجهة تصاعد اليمين المتطرف وتوسع "نفوذ" عدد من الدول بين المسلمين الأوروبيين، و يجب مواجهة هذا الإسلام. و من المتوقع فوز اليمين المتطرف انتخابيًا في ٩ من أصل ٢٧ دولة أوروبية في يونيو المقبل، ومن بينها فرنسا.

الآفاق والتحديات

من المرجح جداً أن ينجح ماكرون في جذب جزء من القاعدة الاجتماعية لليمين المتطرف من خلال سياساته المناهضة للإسلام، لكن هذا لن يكون كافياً انتخابياً، لأن جزءاً آخر من أسباب خلافه مع هذا القطاع تتعلق بالقضايا الاقتصادية مثل سياساته في مجال الزراعة، حيث يشكل المزارعون جزءًا من قاعدة اليمين المتطرف. يبدو أن هذه السياسات ستؤثر على حضور الجماعات الإسلامية في فرنسا، وكذلك على نفوذ دول مثل تركيا والجزائر على هذه الجماعات، مما قد يؤدي إلى توترات دبلوماسية مع فرنسا. وبما أن هدف ماكرون هو ترحيل بعض المسلمين، فستواجه هذه السياسة تحديات قانونية وقضائية في فرنسا وتحديات من منظور حقوق الإنسان من قبل منظمات المجتمع المدني ومحكمة حقوق الإنسان الأوروبية.

المانيا..وزير المالية يعترف بالوضع الإقتصادي الصعب في البلاد

نقلا عن صحيفة "زوددويتشه تسايتونغ"، وعد كريستيان ليندنر، زعيم الحزب الديمقراطي الليبرالي ووزير المالية الألماني، بأن حزبه وبلده يحققان "تحولاً اقتصاديا". وقال ليندنر في مؤتمر الحزب الديمقراطي الليبرالي الاتحادي في برلين، إن ألمانيا تشهد نمواً ضعيفاً مقارنة بالمستوى الدولي، مما له تبعات على الأمن والتماسك الاجتماعي. وقال وزير المالية الاتحادي: "لدينا العقول ولدينا المعرفة التقنية ولدينا رأس المال، لكن بلدنا غالباً ما يعرقل نفسه." وأضاف "لكن 'التحول الاقتصادي' نحو المزيد من النمو ليس هدفاً في حد ذاته."

وأشار إلى الحرب الروسية الاوكرانية، قائلاً: "نحن بحاجة إلى التحول الاقتصادي لأن القوة الاقتصادية هي أيضاً عامل مهم في الجيوسياسة في نهاية المطاف." و ادعى "هدف بوتين هو فرض السيطرة علينا ولا ينبغي له أبداً أن ينجح." "لكن من أجل امتلاك الأدوات اللازمة لمكافحة ذلك، فإن النمو الاقتصادي ضروري. ينطبق الأمر نفسه على التماسك الاجتماعي أيضاً." وقال المسؤول الألماني: "إذا أردت التحسن في مجتمع راكد، فعليك أن تأخذ شيئاً من شخص آخر. لذلك فهذا صحيح: 'التحول الاقتصادي هو أفضل طريقة قانونية لتعزيز الديمقراطية يمكنك امتلاكها'."

ارتفاع التضخم في ألمانيا في أبريل

من المتوقع أن يرتفع التضخم في ألمانيا للمرة الأولى في أبريل/نيسان من هذا العام بسبب ارتفاع أسعار الطاقة. توقع ١٢ اقتصاديا من البنوك تمت مراجعتهم من قبل وكالة رويترز للأنباء، أن ترتفع أسعار المستهلك بمتوسط ٢,٣٪ أكثر من العام الماضي.

انخفض معدل التضخم في مارس/آذار إلى ٢,٢٪ وهو أدنى مستوى له في نحو ٣ سنوات. كان المعدل ٢,٥٪ في فبراير/شباط و٢,٩٪ في يناير/كانون الثاني. وتعتزم دائرة الإحصاءات الاتحادية الألمانية أيضًا نشر تقديرها الأولي للشهر المقبل يوم الاثنين.

وقال سيباستيان بكر، الاقتصادي في دويتشه بانك في هذا الصدد: "يرجع الارتفاع المتوقع في التضخم أساسا إلى ارتفاع أسعار الطاقة. ويرجع أحد الأسباب إلى ضريبة القيمة المضافة على الغاز والتدفئة المنطقية التي ارتفعت مرة أخرى إلى ١٩٪ في ١ أبريل - انخفضت هذه الضريبة مؤقتًا إلى ٧٪ خلال أزمة الطاقة نتيجة للحرب الروسية الاوكرانية. تؤدي العودة إلى المعدل الضريبي القديم إلى تأثير خاص." حسب تحليل هيلابا: "تتعلق هذه الحالة بزيادة الأسعار بنحو ١١٪".

نتيجة لارتفاع أسعار النفط، ارتفعت أسعار الوقود أيضًا بشكل ملحوظ في ألمانيا. سارتفعت أسعار النفط بشكل ملحوظ في الأسواق العالمية في الأسابيع الأخيرة بسبب التوترات في الشرق الأوسط. لا يزيد سعر برنت من نوع بحر الشمال حاليًا عن ٩٠ دولارًا للبرميل في حين كان نحو ٧٦ دولارًا في بداية العام.

تتوقع الحكومة الاتحادية الألمانية أن يبلغ متوسط معدل التضخم في جميع أنحاء البلاد هذا العام نحو ٢,٤٪. ومن المتوقع أن ينخفض إلى ١,٨٪ في العام المقبل. كان المعدل لا يزال ٥,٩٪ في عام ٢٠٢٣.